فاستلم رئاسة الحكومة بالاضافة الى منصبه كوزير للدفاع . وهكذا انتهى الصراع وعاد بن جوريون واضع الاساس البيروقراطي ، ولكن عودته كانت الى حين وسرعان ما ادرك الذين اعتقدوا ان المسألة اصبحت منتهية انها انما كانت لا تزال في بدايتها .

المرحلة الثانية : عادت الازمة فاطلت برأسها في العام ١٩٦٠ عندما اتصل لافون ببن جوريون واضعا بين يديه ادلة جديدة طالبا منه تبرئة ساحته(١١٢)، واعادة الاعتبار لسمعته التي نيل منها في نهاية النصف الاول من الخمسينات .

طلب بن جوريون من مساعده التحقق من صحة ادلة لافون ومن صحة افادات ضباط المخابرات ولكنه عاد في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ فابلغ لافون انه غير راغب في نكء « جروح العام ١٩٥٤ » عارضا عليه استعداده (اي بن جوريون) للتحقيق في تحديد هوية الشخص الذي اعطى الاوامر في ذلك « العمل الكارثة » في ذلك العام . وقد كلف بن جوريون حاييم لاسكوف ، قائد الجيش آنذاك ، بالتحقيق في التهم الموجهة الى ضباط المخابرات وشكل لجنة عسكرية تولت تنفيذ ذلك . ولكن لافون احتج على اعادة التحقيق في موضوع يعتقد هو ان لا لزوم للتحقيق فيه بعد كل ما قدمه من براهين جديدة على براءته وطلب من بن جوريون حل اللجنة مصرا على تبرئة ساحته علنا وحالا(١١٣). وبرفض بن جوريون طلب لافون هذا اكتسبت القضية ابعادا جديدة واصبحت موضوعات عمليات التخريب ، واساليب حكم « شلة » وزارة الدفاع ، واسلوب بن جوريون بالذات موضع بحث ونقد ساهم فيه الرأي العام لاول مرة .

وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ قدمت لجنة وزارية خاصة شكلت لبحث المسألة تقريرا تضمن ما يلي : ١ ــ ان لافون « لم يعط امرا » بعمليات التخريب في العام ١٩٥٤ وان العمليات تمت بدون علمه وبدون تفويض منه . ٢ ــ ان اللجنة عجزت عن تحديد طبيعة العلاقات التي كانت سائدة آنذاك (١٩٥٤) في وزارة الدفاع . ٣ ــ ان اللجنة قبلت تقرير المدعي العام الذي اوضح ان عددا من الوثائق المقدمة للجنة في العام ١٩٥٤ كانت غير صحيحة(١١٤).

تبنت الحكومة تقرير لجنتها ولكن بن جوريون ، رئيس الوزراء ، اعلن رفضه لذلك وعدم استعداده لقبول اي قرار لا يتخذ من قبل لجنة قضائية(١١٥). اثناء ذلك كان لافون قد دعم قوته نتيجة لانبثاق « لجنة المئتين » المؤيدة لموقفه . وقد احتجت هذه اللجنة ــ ضمن ما احتجت عليه ــ على واقع « عبادة الفرد » وعلى اسلوب «الحرق السياسي» الذي اصبح يشكل « بشكل متزايد تهديدا للديمقراطية الاسرائيلية » .

عندئذ ، وكعادته ، هدد بن جوريون بالاستقالة . ولكن غالبية اعضاء الحزب الذي خسر في الانتخابات الاخيرة اكثر من ٥٪ من الاصوات التي اعتاد كسبها ، لم تسمح بتعريض سمعة الحزب ومستقبله للخطر . ولهذا دعمت « اللجنة التنفيذية للماباي داخل الحكومة » موقف بن جوريون ضد لافون واصدرت « اللجنة المركزية » للماباي قرارا يوم ٥ شباط (فبراير) عزلت بموجبه لافون من منصبه كسكرتير عام للهستدروت(١١٦). وهكذا استقال لافون بعد ان خسر المعركة مجددا .

ومع ذلك لم تكن الازمة الثانية هذه مجرد حادثة عابرة : ١ ــ فالوحدة داخل الماباي لم تعد كما كانت عليه اذ اصيب الحزب بشروخ واضحة في بنيانه(١١٧). وقد تأثرت وتقلصت زعامة وشعبية بن جوريون ايضا . ولكن بن جوريون ــ كما يبدو ــ كان مستعدا لدفع هذا الثمن على ان « يغضب » الجيش بالخضوع لطلبات لافون . ٢ ــ والاهم من ذلك ان الازمة لم تؤد الى انجاز اية اصلاحات اساسية . فلا تنظيم وزارة الدفاع اصلح ، ولا فعالية رقابة مجلس الوزراء او البرلمان على الجيش « زيدت او متنت » ، ولا جهود انصار توسيع « امبراطورية » وزارة الدفاع عوقت(١١٨). ٣ ــ ولعل الاهم من ذلك كله على الاطلاق كان ظهور ونمو تيار متململ ومتحرك رافض للاوضاع الخطرة السائدة . فقد نشأ تيار حمل لواء الدعوة ضد المركزية الشديدة والتبقرط والاسلوب الاجباري الابوي في ادارة الشؤون السياسية والعسكرية وطالب باعادة « الديمقراطية المفقودة » وردم الهوة التي اصبحت تفصل بين اسرائيل الماضي واسرائيل الحاضر ، اسرائيل الاشكنازيم واسرائيل السفارديم(١١٩).

اما التيار الآخر فقد برر سياساته واساليبه على اساس انها الافضل لضمان الفاعلية ضد مشاكل اسرائيل الداخلية والخارجية وانحاز الى وجهة